كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد التاسع ٢٠٢١م

التفرد في الجامع الصحيح للإمام البخاري

دراسة تطبيقية

إعداد الدكتور

خالد عبد المنعم محمد طه

مدرس الحديث وعلومه – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

جامعة الأزهر

الملخص باللغة العربية والإنـجليزية

اسم الباحث: خالد عبد المنعم محمد طه.

قسم: الحديث وعلومه.

كلية: الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة.

جامعة: الأزهر.

جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني:

khaledabdelmenem@gmail.com

قد يقع التفرد في الإسناد أو المتن، ومع ذلك يصحح العلماء تلك المفاريد، والإمام أبو عبد الله البخاري اتّبع هذا في كتابه الجامع الصحيح فقد صحّح كثيرًا من الأحاديث التي انفرد بها أصحابها مستعينًا بالأحوال والأمور التي تحتف بالحديث وهو ما يعرف بالقرائن ككون الراوي سماعه قديمًا، أو أنَّ الراوي روايته مفسّرة للرواية المجملة، وتصحيح حديث المنفرد بالشواهد، وترجيح تفرُّد الأحفظ مطلقًا على غيره، ومراعاة الخصائص المتنوعة للرواة مع شيوخهم ككون الراوي من أعلم الناس بحديث شيخه، أو من أثبتهم في حديثه، أو من أكثرهم ملازمة له.

Abstract

singularity either exists in the script (Matn), or the chain however, authors of hadith emend .of narrators(esnad) these singularities, it seems to be the mode of Albokhary in his book "Alsahih" for he emended many scripts of these singularities depending on indicia and contextures about versions, such as; the earlier narration, explication of indefinite scripts, emending singularities with evidences, total liberation of the most skilled, and considering the advantages of narrators with their masters such as;being the most expert of their narrations or the most attendant to their lectures.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وبعد

فالسنة النبوية هي ملجأ كل مسلم، وأسلمُ طريق بعد القرآن الكريم للتعرف على الشريعة الإسلامية وكل ما يتعلق بها من أحكام وقواعد، فهي الشرح الواضح والتفصيل لبعض المسائل التشريعية التي جاءت بشكل مجمل في الفرقان، وقد اعتنى العلماء بالسنة قديمًا وحديثًا وأعطوا لصحيح البخاري عناية خاصة بالشرح والتحليل والكلام على أسانيده، وهذا البحث محاولة لكشف نقطة واحدة من بحار ذاكُم السِّفر العظيم وهو صحيح البخاري وذلك من خلال الكلام على المفاريد الواقعة في صحيحه.

أهمية الموضوع:

- أهمية المفاريد الحديثية عمومًا لبيان المخالف المنفرد، وتزداد أهميتها لكونها واقعة في صحيح البخاري، فكانت العناية بها هامة حتى لا يُتَوَهَّم أنها من قبيل الضعيف.

- تحرير تلك المفاريد وبيان حجة البخاري في إخراجها.

أسباب اختياري للموضوع:

- خدمة السنة النبوية المشرفة.

- خدمة التراث الإسلامي وإخراجه في أبهى حُلة.

- الدفاع عن الجامع الصحيح للبخاري الذي هو أصحّ الكتب بعد القرآن العظيم.

- أهمية القرائن في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

- تصدي الكثير للعمل في ميدان السنة والحكم على الأحاديث من غير مراعاة منهج المحدثين، وأساليبهم في الحكم على الحديث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من كتب في الأحاديث التي انفرد بها أصحابها في الصحيحين مع مخالفتهم غيرهم لهم، وقد كتب المحدثون قديمًا وحديثًا في التفرد عمومًا، ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذ الباب هو كتاب التفرد لأبي داود، والمفاريد لأبي يعلى الموصلي، وكتاب التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أورده لعبد الجواد حمام.

منهج البحث وطريقته:

اتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء للجامع الصحيح وشروحه، ومن أهمها كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر، ثم نظرت في كتب العلل والزوائد التي نصت على أنّ هذه الأحاديث مفاريد انفرد بها أصحابها مع مخالفتهم لروايات الجماعة واتبعت فيه الخطوات الآتية:

- جمع الأحاديث التي انفرد بها أصحابها وأخرجها الإمام البخاري في صحيحه.
- بيان القرائن التي أخرج بها الإمام البخاري روايات المنفردين المخالفين للجماعة.
- بذل الوسع والجهد في جمع الروايات المفاريد من الجامع الصحيح.
- الرجوع إلى شروح الجامع الصحيح ومن أبْرزهم الحافظ ابن حجر.
- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث..

المقدمة وتشتمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياري للموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

وأما التمهيد فيشتمل على عناية العلماء بالجامع الصحيح وبيان معنى التفرد.

المبحث الأول: تصحيح رواية المنفرد بالسماع القديم وفيه مطلبان:

المطلب الأول حجية السماع القديم إذا كان من ثقة.

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي لتصحيح السماع القديم من الجامع الصحيح.

المبحث الثاني: تصحيح رواية المنفرد بقرينة أنّ روايته مفسّرة للرواية المجملة وفيه مطلب واحد.

المطلب: نموذج تطبيقي لتفرد الإمام مالك بلفظة في متن الحديث.

المبحث الثالث: تصحيح رواية المنفرد بالشواهد وفيه مطلبان.

المطلب الأول: تفرد الراوي برفع الحديث، وفيه نموذج تطبيقي من حديث عِيسَى بْن يُونُس.

المطلب الثاني: تفرد الراوي بإثبات ما أجمع الرواة على نفيه، وفيه نموذج تطبيقي من حديث محمود بن غيلان.

المبحث الرابع: ترجيح تفرد الأحفظ وفيه مطلبان.

المطلب الأول: تقديم رواية الأحفظ لأنّ في روايته جزم وزيادة بخلاف رواية غيره، وفيه نموذج تطبيقي من حديث الأعمش.

المطلب الثاني: التفرد بزيادة راو في الإسناد.

المبحث الخامس: تصحيح التفرد بالخصائص وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تصحيح التفرد لأنَّ راويه أعلم بحديث شيخه.

المطلب الثاني: تصحيح التفرد لأنَّ راويه من أثبت الناس في حديث شيخه.

المطلب الثالث: تصحيح التفرد لأنَّ راويه أكثر ملازمة لشيخه من غيره

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ثم جريدة بالمصادر والمراجع.

التمهيد

لقد كرّم الله الأمة الشريفة بأنها تروي الحديث عن الثقة العدل عن مثله، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًا، فهذا من فضل الله على هذه الأمة، فنستودع الله تعالى شكر هذه النعمة وغيرها من نعمه.

ولقد كان الجامع الصحيح للإمام البخاري من أعظم النعم التي أكرم الله بها أمة الإسلام فقد حفظ بين دفتيه الكثير من صحاح السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وقد تلقته الأمة القبول، وبذل العلماء الجهد في شرح هذا السِّفر المبارك ما بين مطوّل ومختصر، فمنهم من وقف على منهج كاتبه في انتقاء الأحاديث وبيان كيفية إخراجه لها لا سيما إذا كانت من طريق منتقدة ككون الراوي ضعيفًا أو هناك شبهة تدليس أو انقطاع، ومن هذه الأحاديث ما كان موصوفًا بأن صاحبه قد انفرد بروايته مخالفًا للجماعة حتى لا يقف الأمر عند حد الغرابة وحسب، والإمام البخاري يخرّج مثل هذه الروايات بما ظهر له من قرائن[1] احتفت بالرواية فأخرجها في صحيحه، وكان موضوع البحث حول تلك الروايات التي خالف فيها أصحابها غيرهم منفردين بها.

---

(١) الْقَرِينَة: هِيَ مَا يُوضح عَن المُرَاد لَا بِالْوَضْعِ تُؤْخَذ من لَاحق الْكَلَام الدَّال على خُصُوص الْمَقْصُود أَو سابقه. الكليات (ص: ٧٣٤) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي. وليس لعلماء الحديث تعريف خاص للقرائن بل لهم عبارات في وصف القرائن قال ابن رجب: (قاعدة مهمة): حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم. شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣).

ولما كان الأصل أو القاعدة الأم أنّ رواية الجماعة أولى بالقبول من رواية الفرد المخالف لهم كانت القرائن تشغل المحل الأسمى في التصحيح والترجيح حيث إنها تأتي على غير المألوف من القواعد والمشهور منها.

قال ابن حجر: وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، وإذا كان الثقة حافظا لم يضره الانفراد[١].

قال الحافظ ابن حجر: ويبعد أن يجتمع الجميع على شيء وينفرد واحد بخلافه ويكون محفوظًا[٢]. يعني إذا لم تكن هناك قرينة ترجح أو تصحِّح هذا التفرد.

تعريف الحديث الفرد:

الفرد في اللغة: الفَرْدُ ما كانَ وحدَه، يقال: فَرَدَ يَفرُدُ، وانفَرَد انفِرادًا. وأفرَدْتُه: جَعَلْتُه واحدًا[٣].

وفي الاصطلاح: قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، وثانيهما: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف[٤].

والغريب: وهُو ما يتفرَّد بِروايَتِهِ شخصٌ واحِدٌ في أيّ موضعٍ وَقَعَ التفردُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ على ما سنقسم إِليهِ الغَريبُ المُطْلَقُ والغَريبُ النِّسبيُّ [٥].

والغريب إِن كَانَت الغرابة فِيهِ فِي أصل السَّنَد يُسمى الْفَرد الْمُطلق وَيُقَال لَهُ أَيْضا الْغَرِيب الْمُطلق وَإِن كَانَت الغرابة فِيهِ فِي غير أصل السَّنَد يُسمى الْفَرد النسبي وَيُقَال لَهُ أَيْضا الْغَرِيب النسبي وَالْمرَاد بِأَصْل السَّنَد أَوله[٦].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٥/ ١١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٨٤).

(٣) العين (٨/ ٢٤).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٤٨).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٤).

(٦) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٩٠).

قال ابن الملقن: والغريب: وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه [١].

لم يذكر علماء الحديث تعريف التفرد الذي يشتمل على المخالفة للجماعة مع التفرد في حال كون المدار واحد، وإنما ذكروا لفظ التفرد بهذا المعنى في كتب العلل والرجال والحديث، ولعلّ ذلك بسبب وضوحه عندهم وظهوره.

وموضوع البحث هو الحديث الذي انفرد به راوٍ مخالفًا الجماعة وصحَّح الإمام البخاري حديثه.

المبحث الأول: تصحيح رواية المنفرد بالسماع القديم.

المطلب الأول: حجية السماع القديم إذا كان من ثقة.

من المعلوم أنَّ علماء الحديث يقدّمون السّماع القديم؛ لأنه مظنّة حفظ الشيخ فلا شك أنّ الذهن في الشباب أنشط وأقدر على المعرفة والتحصيل من الشيخوخة، ولذا كان السماع من الشيخ في شبابه مقدّم على السماع منه في آخر عمره.

قال الخطيب: الاقتداء بذوي السنن المستقيم في ذكر تاريخ السماع القديم:

للسماع المتقدم مزية على ما تأخر عنه؛ لأن المتأخر يكون بعرض الخطر وعدم أمان الغرر؛ لكبر سن الراوي وتغير أحواله وتناقص آلاته واختلال حفظه وبُعْد ذكره، ولو سَلَم الراوي عند كبر السن وتناهي العمر من دخول الوهم عليه في روايته؛ لكان لمن تقدم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه في تلك الحال، ألا ترى أن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر تقدم حفظه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن على حفظ زيد بن ثابت مفتخرا بذلك ومتبجحا به[٢].

---

(١) شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن (ص: ٤٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٩٢) التَّبَجُّح: الفرح. والتَّبَجُّح: التمدُّح والتفخُّر والإعجاب. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (١/ ٤٣٤) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ).

ولذلك استحب علماء الحديث أن يبيّن المحدث أنَّ سماعه قديم، قال السخاوي: وَيُعَيِّنُ تَارِيخَ السَّمَاعِ الْقَدِيمِ، وَتَفَرُّدَهُ بِذَاكَ الْحَدِيثِ، وَكَوْنَهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَهُ، إِنْ كَانَ كَذَلِكَ[١].

وهناك قرائن جعلت البخاري يخرّج رواية المنفرد مصحِّحا لها ومن أهم تلك القرائن السماع القديم.

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي لتصحيح السماع القديم من الجامع الصحيح.

أخرج البخاري في كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه (١/ ٦٠) ح ٢٥٣ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخِيرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ».

وسئل الدارقطني: عن حديث ابن عباس، عن ميمونة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من إناء واحد. فقال: يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن ميمونة، وخالفه ابن جريج [٢]، فرواه عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كان يغتسل بفضل ميمونة وقول ابن جريج أشبه[٣].

وأما الحافظ ابن رجب رحمه الله فقد ذهب إلى أنّ رواية أبي نعيم وهم متعقبًا البخاري.

قال ابن رجب: هذا الذي ذكره البخاري - رحمه الله -: أن الصحيح ما رواه أبو نعيم عن ابن عيينة، بإسقاط ميمونة من هذا الإسناد فيهِ نظر، وقد خالفه أكثر

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٣/ ٢٦٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١/ ٢٥٧) ح ٣٢٣، ولفظه كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ.

(٣) علل الدارقطني (١٥/ ٢٥٩).

الحفاظ في ذَلِكَ وذكر الدارقطني في العلل: أن ابن عيينة رواه عن عمرو، وقال فيهِ: عن ميمونة، ولم يذكر أن ابن عيينة اختلف عليهِ في ذَلِكَ، وهذا كله مما يبين أنَّ رواية أبي نعيم التي صححها البخاري وهم، وإنما ذكر الدارقطني: أن ابن جريج خالف ابن عيينة، فرواه عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانَ يغتسل بفضل ميمونة، قالَ: وقول ابن جريج أشبه. كذا قالَ؛ وحديث ابن جريج هذا خرّجه مسلم من طريقه، قالَ: أخبرني عمرو بن دينار، قالَ: أكثر علمي، والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني، أن ابن عباس أخبره: أن النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانَ يغتسل بفضل ميمونة[1].

وهذا لا يرجّح على رواية ابن عيينة؛ لأن ذكر أبي الشعثاء في إسناده مشكوك فيهِ، ولو قدر أنه محفوظ فلفظ الحديث مخالف للفظ حديث ابن عيينة؛ فإن حديث ابن عيينة فيهِ اغتسالهما من إناء واحد، وحديث ابن جريج فيهِ اغتساله بفضل ميمونة، وهما حديثان مختلفان.

وهذا الحديث لا يدخل في هذا الباب، إنما يدخل في (باب: غسل الرجل مع امرأته)[2].

قلت: والذي يظهر أنهما حديث واحد، ويدل على ذلك صنيع البزار في مسنده (١١/ ٤١٣) ح ٥٢٦١ حيث جعلهما حديثًا واحدًا فقال: وحدثنا محمد بن معمر، قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبره أنه سمع ابن عباس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يقول: إن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يتوضأ بفضل ميمونة. هكذا قال ابن جريج، وخالفه زكريا بن إسحاق، فقال عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، وقال ابن عيينة: عن عمرو، عن

(١) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١/ ٢٥٧) ح ٣٢٣.
(٢) فتح الباري. لابن رجب (١/ ٢٥٣-٢٥٥) بتصرف يسير.

جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن ميمونة؛ أن النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يغتسل، هو وهي، من إناء واحد.

ويؤيده أيضًا ما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (١/ ٢٧٠) ح ١٠٣٧ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: عِلْمِي وَالَّذِي يَخْطِرُ عَلَى بَالِي أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَخْبَرَنِي، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ وَذَلِكَ أَنِّي سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُنُبَيْنِ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعًا».

وفي حكاية البخاري قوله: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخِيرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ» دليلٌ على أنّه لم يَغْفَل عن هذا الخلاف على سفيان فلا اعتراضَ عليه بأنّه خلاف رواية الجماعة، وقد علمتَ أنّه إمام الصنعة وشيخ المحدثين فلا يخفى عليه رواية الجماعة عن سفيان بذكْر ميمونة، ومع حكايته هذا رجّح رواية أبي نعيم لنكتةٍ لم يفصح عنها، وقد أفْصح عنها الحافظ ابن حجر وهي أنّ أبا نعيم قديم السماع، وربما اعتُرض على ابن حجر في هذا فقد شارك الحميدي وغيره أبا نعيم في قِدَم السماع، وانفرد أبو نعيم عنهم بحذْف ميمونة وجعْلِ الحديث من مسند ابن عبّاس والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر: قوله قال أبو عبد الله: هو المصنف، قوله كان ابن عيينة: كذا رواه عنه أكثر الرواة[1]، وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديمًا، **وإنّما رجّح البخاريّ رواية أبي نعيم جريًا على قاعدة المحدثين؛ لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع؛ لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ**، ولرواية الآخرين جهةٌ أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددًا وملازمةً لسفيان، ورجَّحها الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى، وهو كون ابن عباس لا يطلع على النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذه عنها.

(١) مسند أحمد (٤٤/ ٣٨١) ح ٢٦٧٩٧.

وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي[١]، والحميدي[٢]، وابن أبي عمر، وابن أبي شيبة[٣] وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان، ومسلم[٤] والنسائي[٥] وغيرهما من طريقه[٦].

قال ابن الملقن: ورجّح الدارقطني إسقاطها وقال: إنه أشبه[٧]، قال البِرْماوي: لكنَّ المصحَّحَ عند البخاريِّ ما ذكرَه أوَّلًا، وهو أن يكونَ من مُسند ابنِ عبَّاس، [٨]، قال زكريا الأنصاري: والمراد: أنه كان مستمرًّا على ذلك إلى آخر عمره، فيكون عنده من مسند ميمونة لا من مسند ابن عباس؛ لأنه لا يطلع على النبيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حال اغتساله معها، فيكون ابن عباس أخذه عنها، لكن صحَّح البخاريُّ عكسه؛ حيث قال: (والصحيح ما رواه أَبو نعيم) أي: من أنه من مسند ابن عباس، لا من مسند ميمونة، وهو الذي صحَّحه الدارقطني[٩].

قال الكوراني: قال الدارقطني: حذف ميمونة من الإسناد أرجح[١٠]، وإن الحديث من مسند ابن عباس كما أشار إليه البخاري. قلت[١١]: ابن عباس روى عنه مسلم من طرقٍ

---

(١) مسند الشافعي (ص: ٩).

(٢) مسند الحميدي (١/ ٣١٦) ح ٣١١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، في الرجل والمرأة يغتسلان بماء واحد (١/ ٣٥٦) ح ٣٧٠.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١/ ٢٥٧) ح ٣٢٢.

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الطهارة، القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للغسل (١/ ١٦٥) ح ٢٣٣.

(٦) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٦).

(٧) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤/ ٥٥٨).

(٨) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (٢/ ٣٨٠) شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: ٨٣١ هـ).

(٩) منحة الباري بشرح صحيح البخاري (١/ ٥٦٧).

(١٠)لم أقف على هذه اللفظة بنصها في شئ من كتب الدارقطني، وما ذكرته هو المثبت في العلل.

(١١) القائل الكوراني.

كلها عن ميمونة ولا بُدّ من تقديرها، لأن ابن عباس لم يشاهد اغتسالهما، ولا جاء في رواية أنه سمع رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -[١].

الخلاصة:

في قول الإمام البخاري: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخِيرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ» دليل على أنّه لم يغفل أنّ الكثرة من أصحاب سفيان رووه عنه بخلاف رواية أبي نعيم غير أنّ رواية الأخير رَجَحَتْ عنده لقدم سماعه من سفيان، وسفيان قد تغيّر بآخره تغيرًا لا يضره[٢] فآثر البخاري الرواية القديمة، ولا وجه للتعقُبِ البخاري إذْ حكى الخلاف في الحديث ولم يهمله.

قال القسطلاني: والصحيح من الروايتين ما رواه أبو نعيم الفضل بن دكين أنه من مسند ابن عباس لا من مسندها وهو الذي صححه الدارقطني[٣].

وكل هذا لا يقدح في الحديث فهو صحيح ثابت، وإن كان من مراسيل ابن عباس فقد تقرر لدى علماء الحديث أنّ مراسيل الصحابة لا تضر.

قال ابن الصلاح: ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم[٤].

---

(١) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (١/ ٤١١) أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ

(٢) الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط (ص: ٥٩).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٣١٨).

(٤) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٥٦).

المبحث الثاني: تصحيح رواية المنفرد بقرينة أنّ روايته مفسّرة للرواية المجملة وفيه مطلب واحد.

المطلب: نموذج تطبيقي لتفرد الإمام مالك بلفظة في متن الحديث.

روى الجماعة من أصحاب الزهري عن أنس حديثًا كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ[١]، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وقد خالف مالكٌ جميع الرواة عن الزهري فقال: قُبَاء بدلًا من العوالي، والقرينة التي أخرج بها البخاري حديثه هي أنّ روايته مفسّرة، لأن قباء من العوالي[٢] وليست العوالي كل قباء.

وقد أخرج البخاري كلا الروايتين ليبيّن التفرد، وهو بذلك أيضًا يدفع الاعتراض عليه في إخراجه المفاريد.

قال البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر (١/ ١١٥) ح٥٥٠ حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى العَوَالِي، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ» وَبَعْضُ العَوَالِي مِنَ المَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ.

قال البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر (١/ ١١٥) ح ٥٥١ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ».

---

(١) قباء: مكان معروف بالمدينة بضم أوله والمد وحكى تثليثه والقصر والتنوين وعكسه. فتح الباري لابن حجر (١/ ١٦٩).

(٢) بالفتح، وهو جمع العالي ضدّ السافل: وهو ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل ثلاثة، وذلك أدناها وأبعدها ثمانية. معجم البلدان (٤/ ١٦٦). والميل = (١٦٠٩) ألف كيلو وستمائة وتسعة أمتار.

قال ابن رجب: إنما خرجه من هذين الوجهين، ليبين مخالفته[١] لأصحاب الزهري في هذا الحديث، وقد خالفهم فيه من **وجهين**:

أحدهما: أنه لم يذكر فيه النبي – صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -، وذكره أصحاب الزهري، كما خرّجه البخاري هنا من رواية شعيب، وخرّجه في أواخر" كتابه" من رواية صالح بن كيسان، ثم قال: زاد الليث، عن يونس: "وبعد العوالي أربعة أميال أو ثلاثة"[٢]، وخرّجه مسلم من رواية الليث[٣] وعمرو بن الحارث - كلاهما -، عن الزهري، به.

ورواه أبو صالح، عن الليث، عن يونس، عن الزهري[٤]، وما ذكره البخاري في رواية شعيب من قوله: " وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه"، فهو من قول الزهري، أدرج في الحديث، قال البيهقي: وقد بيَّن ذلك معمر، عنه[٥]، ثم خرّجه من طريق معمر عنه، وقال في آخر حديثه: قال الزهري: والعوالي من المدينة على ميلين وثلاثة - أو حسبه قال: وأربعة[٦].

والوجه الثاني: أن مالكًا قال في روايته:" ثم يذهب الذاهب إلى قباء"، كذا رواه أصحابه عنه، كذا هو في "الموطا"[٧]، وخالفه سائر أصحاب الزهري، فقالوا: " إلى العوالي"، وقد

---

(١) يعني مالكًا.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وحض على اتفاق أهل العلم .....إلخ (٩/ ١٠٤)ح ٧٣٢٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالعصر (١/ ٤٣٣) ح ٦٢١.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحيض، باب تعجيل صلاة العصر (١/ ٤٤٠)ح ١٩١٢ . ط الباز.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي، نفسه (١/ ٤٤٠) ح ١٩١٤

(٦) السنن الكبرى للبيهقي، نفسه (١/ ٤٤٠) ح ١٩١٥

(٧) موطأ مالك، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة (١/ ٩) ح ١١. ت عبد الباقي.

رواه خالد ابن مخلد، عن مالك، فقال فيه: " العوالي"[١]، وليس هو بمحفوظ عن مالك، قال النسائي: لم يتابع مالكاً أحدٌ على قوله في هذا الحديث:" إلى قباء" والمعروف:" إلى العوالي"[٢]، وقال ابن عبد البر: رواه جماعة أصحاب الزهري عنه، فقالوا: " إلى العوالي"، وهو الصواب عند أهل الحديث. قال: وقول مالك: " إلى قباء " وهم لا شك فيه عندهم، ولم يتابعه أحد عليه[٣]

وكذا ذكر أبو بكر الخطيب وغيره[٤]، قلت: قد رواه الشافعي في القديم: أنا أبو صفوان ابن سعيد بن عبد الملك ابن مروان، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أنس، قال: كان رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيها والشمس مرتفعة[٥]، ورواه عن ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، وقال: "إلى العوالي"[٦]، وكذا رواه الواقدي، عن معمر، عن الزهر، وهذا لا يلتفت إليه.

قال ابن عبد البر: إلا أن المعنى في ذلك متقارب على سعة الوقت؛ لأن العوالي مختلفة المسافة، فأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومثل هذا هي المسافة بين قباء

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ١٧٩) مسندًا، قال أبو عمر: هكذا رواه خالد بن مخلد عن مالك وسائر رواة الموطأ قالوا قباء.

(٢) قال أبو عمر: حدثني أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: سمعت أبا عبد الرحمن النسائي يقول: لم يتابع مالكا أحد على قوله في حديث الزهري عن أنس إلى قباء والمعروف فيه إلى العوالي. التمهيد (٦/ ١٧٩).

(٣) التمهيد (٦/ ١٧٨).

(٤) الرواة عن مالك للرشيد العطار (ص: ٩٠) المتوفى: ٦٦٢هـ، ولم أقف عليه في مصنفات الخطيب.

(٥) قال سحنون: وقولهم إن هذه الرواية انفرد بها مالك ليس بصحيح، وقد تابعه على ذلك ابن أبي ذئب من رواة الشافعي عن أبي صفوان عن عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أنس فقال فيه: «فيذهب الذاهب إلى قباء» كما قال مالك، قال القاضي أبو الوليد – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أخبرنا بذلك الشيخ الحافظ أبو ذر فقال: أنبأنا بذلك أبو الحسن الدارقطني رحمه الله. المنتقى شرح الموطأ (١/ ١٨) للباجي. وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (١/ ٨٩).

(٦) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٥٢) ح ١٥٥ .

وبين المدينة، وقباء من بني عمرو بن عوف، وقد نص على بني عمرو بن عوف في حديث أنس هذا إسحاق بن أبي طلحة[١].

يشير إلى حديثه المتقدم، وخرّجه من طريق إبراهيم بن أبي عبلة، عن الزهري، عن أنس، عن النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وقال فيه:" والعوالي من المدينة على عشرة أميال"، وكان الزهري ذكر في هذه الرواية أبعد ما بين العوالي والمدينة، كما ذكر في الرواية المتقدمة أقرب ما بينها وبين المدينة[٢].

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث إلى قباء ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري بل كلهم يقولون إلى العوالي وهو الصواب عند أهل الحديث، قال وقول مالك: إلى قباء وهم لا شك فيه، وتعقب بأنه روي عن ابن أبي ذئب عن الزهري إلى قباء كما قال مالك نقله الباجي عن الدارقطني فنسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد؛ فإنه إن كان وهمًا احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكًا، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال: فيه إلى العوالي كما قال الجماعة، فقد اختلف فيه على مالك، وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر، وأما قوله: الصواب عند أهل الحديث العوالي فصحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فالمعنى متقارب؛ لكن رواية مالك أخص؛ لأن قباء من العوالي وليست العوالي كل قباء ولعل مالكًا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالًا حملها على الرواية المفسرة وهي روايته المتقدمة عن إسحاق حيث قال: فيها ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف[٣]

---

(١) قال أبو عمر: عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر هذا يدخل في المسند وهو الأغلب من أمره. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢٩٥) و (٦/ ١٧٨).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٢٨٣) وانظر التمهيد (٦/ ١٧٧) ح ١١ وما بعده.

(٣) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر (١/ ١١٥) ح ٥٤٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي =

وقد تقدم أنهم أهل قباء فبنى مالك على أن القصة واحدة؛ لأنهما جميعًا حدثاه عن أنس، والمعنى متقارب فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكًا وهم فيه، وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر[١]؛ لأن مالكًا أثبته في الموطأ باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم؟ بل إن سلمنا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني[٢] ومن تبعهما أو من الزهري حين حدثه به، والأولى سلوك طريق الجمع التي أوضحناها والله الموفق، قال ابن رشيد: قضى البخاري بالصواب لمالك بأحسن إشارة وأوجز عبارة؛ **لأنه قدّم أولا المجمل، ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين**[٣].

قال الشنقيطي: فما أبعد هذا من كلام ابن عبد البر الذي لم يلتمس فيه لشيخه مخرجًا حسنًا مع وضوحه، وبهذا الجمع يُستغنى عن البحث في كون الخطأ من مالك، أو من الزُّهريّ[٤].

قال السيوطي:..... مع أن قباء من العوالي، فالأمر قريب [٥].

= العَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَنَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ العَصْرَ». وقد سبق التنبيه عليه- غير مسند- في كلام أبي عمر بن عبد البر.

(١) قال ابن بطّال: فالصحيح فيه: العوالي، وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب كلهم غير مالك فى الموطأ، فإنه تفرد بذكر قباء، قال البزار: والصواب ما اجتمعت عليه الجماعة، وهو ممَّا يعد على مالك أنه وهم فيه. قال المؤلف: وقد روى خالد بن مخلد، عن مالك: (إلى العوالي) كما رواه أصحاب ابن شهاب، ذكره الدارقطني، فلم يهم فيه مالك. شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ١٧٣).

(٢) حكاه ابن بطال عن البزار، ولم أقف عليه في مسنده. قال الدارقطني: والصحيح قول الليث، ويونس، ومن تابعهم، عن الزهري. علل الدارقطني (١٢/ ١٧٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٢٩).

(٤) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٨/ ٣٩).

(٥) التوشيح شرح الجامع الصحيح (٢/ ٦٠٠).

قال العراقي: وقد رواه بعضهم عن مالك إلى العوالي كما قالت الجماعة ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري فقال: إلى قباء كما قال مالك انتهى.

وبَيَّنَ الدارقطني في العلل أنه اختلف على ابن أبي ذئب في ذلك، وحكى ابن بطال عن البزار أنه قال: الصواب ما اجتمعت عليه الجماعة، وهو مما يعد على مالك أنه وهم فيه قال ابن بطال: وقد روى خالد بن مخلد عن مالك إلى العوالي كما رواه أصحاب ابن شهاب ذكره الدارقطني فلم يهم فيه مالك انتهى[١].

والذي وقفت عليه في علل الدارقطني ورواه خالد بن مخلد وعبد الله بن نافع عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعًا أيضًا انتهى. فلم يحك عن خالد بن مخلد أنه روى عن مالك إلى العوالي[٢]، وإنما خالف الأكثرين في تصريحه بالرفع والله أعلم.

وقول من قال: إن مالكًا وقفه أي من جهة اللفظ.

وأما في الحكم فهو مرفوع بناء على المرجح أن قول الصحابي كنا نفعل كذا حكمه الرفع، وإن لم يصرح بإضافة ذلك إلى عصر النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -..إلخ[٣].

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: مَالِكٌ أَعْلَمُ بِبَلَدِهِ وَأَمَاكِنِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ أَثْبَتُ فِي ابْنِ شِهَابٍ مِمَّنْ سِوَاهُ[٤].

وخلاصة القول:

أخرج الإمام البخاري رواية مالك التي خالف فيها جماعة من أصحاب الزهري منفردًا بقوله قُبَاءٍ، وسائر الناس يقولون فيه العوالي وهو ما رجّحه غير واحد وذهب إليه إمام من أئمة المذهب المالكي وهو الحافظ أبو عمر بن عبد البر، وحجة

---

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٢/ ١٧٣).

(٢) رواية ابن عبد البر ترد كلام العراقي -رحمه الله- فقد أسنده أبو عمر عن مالك من طريق خالد بن مخلد وفيه: كنا نصلي العصر فيذهب الذاهب إلى العوالي والشمس مرتفعة. التمهيد (٦/ ١٧٩) وقد سبق التنبيه على رواية خالد بن مخلد.

(٣) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ١٦٤).

(٤) شرح الزرقاني على الموطأ (١/ ٩٠).

الإمام البخاري في إخراج رواية مالك تكمن في الأسباب الآتية التي ذكرها الشرح ومجملها:

- رواية مالك أخص؛ لأن قباء من العوالي وليست العوالي كل قباء.
- لعل مالكًا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالًا حملها على الرواية المفسرة.
- البخاري قدّم أولا المجمل، ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين.
- مالك أعلم بحديث أهل المدينة وأعلم بأماكنها من غيره.

المبحث الثالث: تصحيح رواية المنفرد بالشواهد وفيه مطلبان.

المطلب الأول: تفرد الراوي برفع الحديث، وفيه نموذج تطبيقي من حديث عِيسَى بْن يُونس.

حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» رواه عنه غير واحد عن هشام بن عروة عنها مرسلًا، وانفرد عيسى بن يونس برفع حديث عائشة، وأخرج البخاري حديثه بقرينة أنّه حافظ، وورد عن عمرة عن عائشة-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- مرفوعًا وهذا غير طريق هشام، وأنّ لهذا شواهد أخرى صحيحة مرفوعة، ورفعها مشهور أيضًا، وقد أوردت حديث عيسى بن يونس هنا؛ لحكم السادة العلماء عليه بأنه من المفاريد وبالبحث وجدت أنّ عيسى بن يونس لم ينفرد به فقد تابعه غيره كما سيأتي، والله تعالى أعلم.

قال البخاري: كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب المكافأة في الهبة (٣/ ١٥٧) ح ٢٥٨٥ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»، لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ، وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ".

قال الحافظ ابن حجر في المقدمة: قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام، عن أبيه، عن عائشة أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كان يقبل

الهدية ويثيب عليها، قال: ورواه وكيع ومحاضر، ولم يذكرا عن عائشة، قلت: رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها [١].

وقال في الفتح: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذي والبزار[٢]: لا نعرفه موصولًا إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل[٣]، ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويثيب ما هو خير منها[٤]، ورواية محاضر لم أقف عليها بعد[٥].

وقال في التهذيب: وقال الأثرم: عن أحمد كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه[٦]، وقال ابن معين: عيسى بن يونس يسند حديثًا عن هشام عن أبيه، عن عائشة أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة والناس يرسلونه"[٧].

قلت: لم ينفرد به عيسى بن يونس فقد تابعه غيره.

فقد أخرجه أبو سعد عبد الرحمن بن حمدان النصرويي في أماليه (المتوفى: ٤٣٣هـ) (ص: ٩) ح٣٥ من طريق محمد بن فضيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: " كان رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقبل الهدية ويثيب عليها ".

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦١).

(٢) لم أقف على رواية البزار، وسيأتي تخريج حديث الترمذي.

(٣) لم أقف عليه في سؤالات أبي داود.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١١/ ٣٠٦)ح ٢٢٤٠٣ (عوامة).

(٥) فتح الباري مع هدي الساري لابن حجر ط المعرفة (٥/ ٢١٠) وقد فتشت أيضًا عن رواية محاضر فلم أهتد إليها.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٢٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٣٨).

وإسناد أبي سعد عبد الرحمن بن حمدان النصرويي نظيف لا مطعن فيه، قال: أخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد بن أحمد بن يوسف السلمي[١]، حدثنا محمد بن أيوب الرازي[٢]، أخبرنا علي ابن جعفر بن زياد [٣]، حدثنا محمد بن فضيل[٤]، عن هشام بن عروة، عن أبيه ، عن عائشة، قالت : " كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبل الهدية ويثيب عليها ".

وأخرجه السلمي في طبقات الصوفية (ص: ٣٣٩) وأسقط منه رجلان، وهما محمد بن أيوب الرازي، وعلي بن جعفر بن زياد.

قال حَدثنَا جدي إِسْمَاعِيل بن نجيد بن أَحْمد بن يُوسُف قَالَ حَدثنَا مُحَمَّد بن فُضَيْل عَن هِشَام ابن عُرْوَة عَن أَبِيه عَن عَائِشَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَن النَّبِي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يقبل الْهَدِيَّة ويثيب عَلَيْهَا. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٣/ ١٤١) من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة به مرفوعًا. وورد من وجه آخر ضَعّفَهُ ابن عديّ فقد أخرجه في الكامل (٣/ ٩٠) من طريق النَّضْر بْن إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ مرفوعًا به، وقال: هذا حديث عيسى بن يونس ويعرف به عن هشام بن عروة فألزقه حميد بن الربيع على النضر بن إسماعيل[٥].

ورواه جماعة عن عيسى بن يونس مسْندًا.

أخرجه إسحاق بن راهويه (٢/ ٢٦٧) ح ٧٧٣، والكشي في المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: ٤٣٦) ح ١٥٠٣ ثنا شداد بن حكيم، وأبو داود، كتاب البيوع، باب

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام ت بشار (٨/ ٢٣٧).

(٢) نفسه (٦/ ١٠١٨).

(٣) نفسه (٥/ ٦٣٤).

(٤) نفسه (٤/ ١١٩٨).

(٥) وانظر ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٧٩٩).

في قبول الهدايا (٣/ ٢٩٠) ح ٣٥٣٦ حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن بَحْرٍ، وَعَبْد الرَّحِيمِ بْن مُطَرِّفٍ الرُّؤَاسِيّ.

والترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها (٤/ ٣٣٨) ح ١٩٥٣ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ.

قال أبو عيسى: وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ. والطبراني في الأوسط (٨/ ٨٢) ح٨٠٣١ من طريق يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ. قال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ". يعني لم يسنده غيره. كلهم عن عِيسَى بْن يُونُسَ به مرفوعًا.

وقد ورد مرفوعًا عن عائشة من غير هذا الوجه:

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - (٣/ ٤٧٣) ح ٧٤٥ عن عمرة، عن عائشة مرفوعًا. ولم أقف عليه مرسلًا إلا من رواية وكيع.

شواهد الحديث:

لهذا الحديث شواهد[١] كثيرة منها ما أخرجه أحمد (١٤/ ٣٣٣) ح ٨٧١٤ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّهُ " كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ".

وأبو جعفر المدائني صدوق فيه لين من التاسعة مات سنة ست ومائتين[٢]، وعباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من سبعين[٣]، ومحمد بن عمرو بن علقمة بن

(١) وَالْفَرْدُ النِّسْبِيُّ: إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمُتَابِعُ والمتابعة مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي، وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يروى من حديث صحابى آخر يُشْبِهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٢).

(٢) تقريب التهذيب (٢/ ٦٣).

(٣) نفسه (١/ ٤٦٨).

وقاص المؤذن المدني، صدوق له أوهام من السادسة، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح[١]، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة مكثر من الثالثة مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة[٢] وأبو هريرة هو الصحابي المعروف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [٣]

وخلاصة القول: أنّ البخاري أخرج حديث عيسى بن يونس؛ لأنّ للحديث شواهد مرفوعة، فقد ورد مرفوعًا من حديث عمرة عن عائشة-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، وقول أبي داود وغيره: "تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل" لم أقف عليه، وهو متعقَّب برواية أبي أسامة ومحمد بن فضيل فقد تابعا عيسى بن يونس على وصله، وأما قوله: وهو عند الناس مرسل فيوهم أنّ هناك كثرةً رووه عن هشام مرسلًا، وليس كذلك فلم أجده مرسلًا إلا من رواية وكيع، ولم أقف على رواية محاضر، وقد نصّ عليهما البخاري، فلم يَغْفل هذا الخلاف رحمه الله بل نبّه عليه، ولعلّه أراد الحصر بقوله: "لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ، وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ". وإلّا فأين الناس الذين خالفوا عيسى بن يونس؟ وهذا يدل على حِذْقِ البخاريّ وسعةِ اطلاعِهِ وإلمامه بالحديث وطرقه رحمه الله.

المطلب الثاني: تفرد الراوي بإثبات ما أجمع الرواة على نفيه، وفيه نموذج تطبيقي من حديث محمود بن غيلان.

انفرد محمود بن غيلان بقوله في حديث ماعز (وَصَلَّى عَلَيْهِ) وسائر الرواة على نفي الصلاة عليه منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واحتج البخاري لإخراج حديثه بقرينة أنه لحديث شواهدًا في قصة أخرى حيث ثبت صلاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المرأة التي زنت وحبلت من الزنا كما سيأتي.

---

(١) تقريب التهذيب (٢/ ١١٩).

(٢) نفسه (٢/ ٤٠٩).

(٣) نفسه (ص: ٦٨٠).

قال البخاري: كتاب الحدود، باب الرجم بالمصلى (٨/ ١٦٦) ح ٦٨٢٠ حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، جَاءَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَرَفَ بِالزِّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَبِكَ جُنُونٌ»؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: «آحْصَنْتَ»؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ فَرَّ، فَأُدْرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ. لَمْ يَقُلْ يُونُسُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ». سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَصَلَّى عَلَيْهِ، يَصِحُّ؟ قَالَ: رَوَاهُ مَعْمَرٌ، قِيلَ لَهُ: رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ؟ قَالَ: لاَ.

قال الحافظ ابن حجر: قوله وصلى عليه: هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا: في آخره ولم يصل عليه، قال المنذري: في حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا، قوله وصلى عليه.

قلت[1]: قد أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق[2]، ومسلم عن إسحاق بن راهويه[3] وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني[4]، وابن حبان من

---

(١) القائل هو الحافظ ابن حجر.

(٢) مسند أحمد (٢٢/ ٣٥٣) ح ١٤٤٦٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/ ١٣١٨) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. والله تعالى أعلى وأعلم.

(٤) سنن أبي داود، الحدود، باب رَجْمِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ (٤/ ١٤٨)ح٤٤٣٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ.

طريقه[١] زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور[٢]، والنسائي[٣]، وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي[٤]، زاد النسائي، ومحمد بن رافع، ونوح بن حبيب[٥]، والإسماعيلي، والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي[٦] زاد الإسماعيلي، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني[٧].

فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محمودًا منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها.

---

(١) لم أقف عليه من هذا الوجه، وإنما أخرجه ابن حبان في صحيحه، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ذِكْرُ خَبَرٍ قَدْ يَوهِمُ غَيْرَ الْمُتَبَحِّرِ فِي صِنَاعَةِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْجُومَ لِزِنَاهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ (٧/ ٣٦٢) ح ٣٠٩٤ من طريق ابن أبي السري، حدثنا عبد الرزاق. وعنده (١٠/ ٢٨٨) ح ٤٤٤٠ من طريق يونس، عن ابن شهاب.

(٢) سنن الترمذي، أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع (٤/ ٣٦) ح١٤٢٩.

(٣) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب ترك الصلاة على المرجوم (٤/ ٦٢) ح ١٩٥٦ .

(٤) المنتقى لابن الجارود (ص: ٢٠٦) ح ٨١٣.

(٥) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الرجم، ذكر الاختلاف على الزهري، في حديث ماعز (٦/ ٤٢١) ح ٧١٣٨.

(٦) سنن الدارقطني، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ، باب..... (٤/ ١٤٤) ح ٣٢٤٠.

(٧) مستخرج أبي عوانة (٤/ ١٢٥) ح ٦٢٦٥. وفيه محمد بن مهل، وفي أسانيد أخرى محمد بن مهل الصنعاني وليس الصغاني، وقد تكرر عند أبي عوانة في غير ما إسناد بهذا الرسم -محمد بن مهل الصنعاني- أكثر من مرة.

قوله: ولم يقل يونس، وابن جريج عن **الزهري** وصلى عليه: أما رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم المحصن ولفظه فأمر به فرجم وكان قد أحصن(١).

وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن(٢)، وساقه إسحاق شيخ مسلم في مسنده، وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه وصلى عليه.

قوله سئل أبو عبد الله هل قوله فصلى عليه يصح أم لا؟ قال: رواه معمر قيل له هل رواه غير معمر؟ قال: لا وقع هذا الكلام في رواية المستملي وحده عن الفربري، وأبو عبد الله هو البخاري، وقد اعترض عليه في جزمه بأن معمرًا روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق(٣)، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه؛ **لكن ظهر لي أنَّ البخاري قويت عنده رواية محمود**

---

(١) رواية يونس في صحيح البخاري (٧/ ٤٦) ح ٥٢٧٠، ومسند عبد الله بن المبارك (ص: ٩٠) ح ١٥٢، والكبرى للنسائي (٦/ ٤٢٠)ح ٧١٣٦، وعنده (٦/ ٤٢١)ح٧١٣٨، وشرح معاني الآثار (٣/ ١٤٢)ح ٤٨٦٢ ، وصحيح ابن حبان (١٠/ ٢٨٨)ح ٤٤٤٠ وغيرهم. كلهم من طرق عن يونس.

(٢) صحيح مسلم،كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/ ١٣١٨) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وفي مستخرج أبي عوانة (٤/ ١٢٦) ح ٦٢٦٦حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني ابن شهاب....الحديث.

(٣) نعم فقد رواه جماعة عن معمر بلفظ ولم يصل عليه فأخرجه عبد الرزاق الصنعاني عنه (٧/ ٣٢٠) ح ١٣٣٣٧، وقد سبق تخريج رواية من رواه عن عبد الرزاق عن معمر بلفظ ولم يصل عليه. قال الإمام العيني: واعترض على البخاري في جزمه بأن معمرا روى هذه الزيادة، وأجيب بأن معمرا من الثقات المأمونين. والفقهاء المتقين الورعين، ومن رجال الكتب الستة، ومثل هذا تقبل زيادته وانفراده بها. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/ ٢٩٦) وهذا عجيب منه -رحمه الله- فإن الإعتراض المذكور على البخاري في إثبات رواية الصلاة عليه لمعمر، وليس الاعتراض على معمر!!.

بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق أيضًا وهو في السنن لأبي قرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال فقيل يا رسول الله: أتصلي عليه؟ قال: لا، قال فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم فصلى عليه رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والناس[1]، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النَّفي على أنَّه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى عليه في اليوم الثاني وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه[2] ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنية التي زنت ورجمت أنَّ النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى عليها فقال له عمر: أتصلي عليها وقد زنت؟! فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم[3]، وحكى المنذري قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء ثم قال: في قصة الجهنية دلالة على توهين هذا الاحتمال قال: وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد؛ لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطرار إليه ولا اضطرار هنا؛ وقال ابن العربي: لم يثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّى على ماعز قال: وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية؛ لكونها عرفت حكم الحد وماعز إنما جاء مستفهمًا قال: وهو جواب واه وقيل: لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا قال: وهذا فاسد؛ لأن الغضب انتهى، قال: ومحل الرحمة باق والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعًا لغيره، قلت: وتمامه أن يقال وحيث صلَّى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ويخلى بينه وبين أهله يغسلونه

---

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الطلاق، باب الرجم، والإحصان (٧/ ٣٢١)ح ١٣٣٣٩.

(٢) سنن أبي داود، الجنائز، باب الصَّلاَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَتْهُ الْحُدُود (٣/ ١٨١) ح ٣١٨٨ عَنْ أَبِى بَرْزَةَ الأَسْلَمِيّ.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/ ١٣٢٤) ح ١٦٩٦.

ويصلون عليه ولا يصلي عليه الإمام ردعًا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصلى عليه، ولئلا يجترئ الناس على مثل فعله، وعن بعض المالكية يجوز للإمام أن يصلِّي عليه وبه قال: الجمهور، والمعروف عن مالك أنَّه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم وهو قول أحمد وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور، وعن الزهري لا يصلى على المرجوم ولا على قاتل نفسه وعن قتادة لا يصلى على المولود من الزنا، وأطلق عياض فقال: لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي، والمقتولين في الحدود، وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين، وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا، وما ذهب إليه الزهري، وقتادة قال: وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور والله أعلم [١].

قال البيهقي: رواه مسلم في الصحيح عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق إلا أنه لم يسق متن الحديث وساقه غيره عن إسحاق، وقال: فلم يصل عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكذلك رواه أصحاب عبد الرزاق عنه، ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، وقال: فيه فصلى عليه وهو خطأ، قال البخاري: ولم يقل يونس، وابن جرير عن الزهري فصلى عليه[٢].

وقال: ورواه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق، ورواه البخاري عن محمد[٣] بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال : فصلى عليه.

وهو خطأ لإجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم إجماع أصحاب الزهري على خلافه [٤].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٣٠).

(٢) السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب المرجوم يغسل ويصلى عليه ثم يدفن (٨/ ٢١٨) ح ١٦٧٣٢.

(٣) تصحيف، فشيخ البخاري هو محمود بن غيلان.

(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي تكسروي (٦/ ٣٤١).

وقال: وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ " وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ فِيهِ: فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ خَطَأٌ لِإِجْمَاعِ أَصْحَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْجُهَنِيَّةِ، وَهُوَ فِيهَا ....الحديث[1].

قال الشوكاني: وقال البيهقي: ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال: " فصلى عليه " وهو خطأ لإجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه، ثم إجماع أصحاب الزهري على خلافه انتهى. وعلى هذا تكون زيادة قوله: " وصلى عليه " شاذة، ولكنه قد تقرر في الأصول أن زيادة الثقة إذا وقعت غير منافية كانت مقبولة، وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث، وأما باعتباره ما وقع عند أحمد وأهل السنن من أنه لم يصل عليه، فرواية الصلاة أرجح من جهات:

الأولى: كونها في الصحيح.

الثانية: كونها مثبتة.

الثالثة: كونها معتضدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[2] من حديث عمران بن حصين: «أن امرأة من جهينة أتت النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقالت: إنها قد زنت وهي حبلى، فدعا النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وليها، فقال له رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أحسن إليها فإذا وضعت فجئني بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فشدَّدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت. ثم أمرهم فصلوا عليها» الحديث. وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من

---

(١) السنن الصغير للبيهقي، كتاب الحدود، بَابُ الزِّنَا (٣/ ٢٩٠).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/ ١٣٢٤) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب المرأة التي أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برجمها من جهينة (٤/ ١٥١)ح ٤٤٤٠، وسنن الترمذي، أبواب الحدود، باب تربص الرجم بالحبلى حتى تضع (٤/ ٤٢)ح ١٤٣٥، وسنن النسائي، كتاب الجنائز، الصلاة على المرجوم (٤/ ٦٣)ح ١٩٥٧، وسنن ابن ماجه، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الرَّجْمِ (٢/ ٨٥٤)ح ٢٥٥٥.

حديث بريدة " أن امرأة من غامد أتت النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " فذكر نحو حديث عمران وقال: " فأمر بها فصلى عليها " الحديث، وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكرة «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم امرأة وفيه فلما طفئت أخرجها فصلى عليها»[١] وفي إسناده مجهول[٢]. ومن المرجحات أيضًا الإجماع على الصلاة على المرجوم، قال النووي: قال القاضي: مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا. أ هـ[٣].

ويتعقب بأن الزهري يقول: لا يصلى على المرجوم وقتادة يقول: لا يصلى على ولد الزنا.

وأما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه. ومن جملة المرجحات ما حكاه المصنف عن أحمد أنه قال: ما نعلم أن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ترك الصلاة على أحد إلا الغال وقاتل نفسه. وأما ما أخرجه أبو داود[٤] من حديث أبي برزة الأسلمي: " أن رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -لم يصل على ماعز، ولم ينه عن الصلاة عليه " ففي إسناده مجاهيل، وبقية الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي إن شاء الله تعالى في الحدود، وهذا المقدار هو الذي تدعو إليه الحاجة في المقام[٥].

قال العلائي: وإخراج البخاري له من طريقه بهذا اللفظ عجيب، إذ كيف يخفى عليه مثل هذا, وقد قال عقيب سياقه حديث محمود: "لم يقل يونس، وابن جريج عن الزهري: "فصلى عليه؟"، قلت[٦]: وقد رواه مسلم أيضا عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن معمر وابن جريج، ومن حديث ابن وهيب، عن يونس ثلاثتهم عن ابن شهاب، ولم يسق متنه، بل أحاله على حديث أبي هريرة قبله، وليس فيه ذكر صلاة,

---

(١) سنن أبي داود، الحدود، باب فِي رَجْمِ الْيَهُودِيَّيْنِ (٤/ ٢٦١)ح ٤٤٤٣.

(٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ حُدِّثْتُ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ.

(٣) شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٧).

(٤) سنن أبي داود الجنائز، باب الصَّلاَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَتْهُ الْحُدُودُ (٣/ ١٨١) ح ٣١٨٨.

(٥) نيل الأوطار (٤/ ٥٩).

(٦) القائل هو الحافظ العلائي.

والذين ذكروها من أصحاب عبد الرزاق قالوا: إنه لم يصل وخالفهم محمود بن غيلان بإثباتها، فروايته شاذة جدًا، ويدل لذلك أيضًا ما في صحيح مسلم، وسنن أبي داود[١] وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري في قصة ماعز, قال: "فما استغفر له، ولا سبه"، وعند مسلم أيضا في حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: "فأمر به فرجم، فكان الناس فرقتين، قائل يقول: لقد هلك، لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول: ما توبة أفضل من توبة ماعز، إنه جاء إلى رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ثم قال: اقتلني بالحجارة. قال: فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة، ثم جاء رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم جلوس، فسلم ثم جلس, فقال: "استغفروا لماعز بن مالك" , فقالوا: "غفر الله لماعز بن مالك", فقال – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم". وجه الدلالة من هذا أنه لو كان النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى عليه لم يختلفوا فيه، وكان يمكن أن يحمل حديث محمود بن غيلان على أنه أراد الصلاة اللغوية، وهي الاستغفار المذكور في هذا الحديث آخرًا، لكن لم يكن على ذلك اتفاق غيره من أصحاب عبد الرزاق عنه بل على نفيها، وهذا الموضع من مشكلات الصحيح على قاعدة أهل الحديث. والله سبحانه أعلم[٢].

قال العيني: وعلل بعضهم هذه الزيادة وهي قوله: "فصلى عليه" بأن محمد بن يحيى لم يذكرها، وهو أضبط من محمود بن غيلان، قال: وتابع محمد بن يحيى: نوح بن حبيب، وقال غيره: كذا رواه عن عبد الرزاق الحسن بن علي، ومحمد بن المتوكل يريد: لم يذكر الزيادة، قال: وما أرى مسلما ترك حديث محمود بن غيلان إلا لمخالفة هؤلاء، هذا آخر كلامه....[٣].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (٣/ ١٣٢٠) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك (٤/ ١٤٩) ح ٤٤٣١.

(٢) التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة (ص: ٧٦).

(٣) شرح أبي داود (٦/ ١٢٣) للعيني.

قال ابن عبد الهادي: وَرَوَاهُ أَحْمد، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَقَالُوا: " وَلم يصل عَلَيْهِ " (وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ وَهُوَ الصَّوَاب - وَالصَّحِيح عَن معمر - كَرِوَايَة خَبره عَن الزُّهْرِيّ) وَالله أعلم[1].

(1) المحرر في الحديث (ص: ٣١٠). وانظر تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (٢/ ١٥٥).

المبحث الرابع: ترجيح تفرد الأحفظ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تقديم رواية الأحفظ لأنّ في روايته جزم وزيادة بخلاف رواية غيره، وفيه نموذج تطبيقي من حديث الأعمش.

انفرد الثوري عن الأعمش بحديث «اكْتُبُوا لِي مَنْ تَلَفَّظَ بِالإِسْلاَمِ مِنَ النَّاسِ» وخالفه أحفظ أصحاب الأعمش وهو أبو معاوية، وقدّم البخاري رواية الثوري؛ لأنّه رواية فيها زيادة وجَزْم وأما أبو معاوية فلم لم يجزم بالعدد.

قال البخاري (٤/ ٧٢) ح ٣٠٦٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اكْتُبُوا لِي مَنْ تَلَفَّظَ بِالإِسْلاَمِ مِنَ النَّاسِ»، فَكَتَبْنَا لَهُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةِ رَجُلٍ، فَقُلْنَا: نَخَافُ وَنَحْنُ أَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا ابْتُلِينَا، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَحْدَهُ وَهُوَ خَائِفٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[١]، عَنِ الأَعْمَشِ فَوَجَدْنَاهُمْ خَمْسَ مِائَةٍ.

قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: مَا بَيْنَ سِتِّ مِائَةٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ.

قال الحافظ ابن حجر: قوله قال أبو معاوية: ما بين ستمائة إلى سبعمائة أي أنَّ أبا معاوية خالف الثوريّ أيضًا عن الأعمش بهذا الإسناد في العدة، وطريق أبي معاوية هذه وصلها مسلم[٢]، وأحمد[٣]، والنسائي[٤]، وابن ماجه[٥].

وكأنَّ رواية الثوري رجحت عند البخاري؛ فلذلك اعتمدها؛ لكونه أحفظهم مطلقًا، وزاد عليهم وزيادة الثقة الحافظ مقدَّمَةٌ، وأبو معاوية وإن كان أحفظُ أصحابِ الأعمش بخصوصه؛ ولذلك اقتصر مسلم على روايته؛ لكنه لم يجزم بالعدد[٦]، فقدم

---

(١) بالزاي محمد بن ميمون السكري. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٣/ ٥٧) للكرماني.

(٢) صحيح مسلم (١/ ١٣١) ح ٢٣٥.

(٣) مسند أحمد (٣٨/ ٢٩٥) ح ٢٣٢٥٩.

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٨/ ١٤٣) ح ٨٨٢٤.

(٥) سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٣٦) ح ٤٠٢٩.

(٦) ولفظه: قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتِّمِائَةٍ إِلَى السَّبْعِمِائَةٍ.

البخاري رواية الثوري؛ لزيادتها بالنسبة لرواية الاثنين[١]؛ ولجزمها بالنسبة لرواية أبي معاوية، وأما ما ذكره الإسماعيليّ أنَّ يحيى بن سعيد الأمويّ وأبا بكر بن عياش[٢] وافقا أبا حمزة في قوله خمسمائة: فتتعارض الأكثرية والأحفظية فلا يخفى بعد ذلك الترجيح بالزيادة، وبهذا يظهر رجحان نظر البخاري على غيره، وسلك الداودي الشارح طريق الجمع فقال: لعلهم كتبوا مرات في مواطن، وجمع بعضهم بأنَّ المراد بالألف وخمسمائة جميع من أسلم من رجل وامرأة وعبد وصبي، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة الرجال خاصة، وبالخمسمائة المقاتلة خاصة وهو أحسن من الجمع الأول، وإن كان بعضهم أبطله بقوله في الرواية الأولى ألف وخمسمائة رجل لا مكان أن يكون الراوي أراد بقوله رجل نفس، وجمع بعضهم بأن المراد بالخمسمائة المقاتلة من أهل المدينة خاصة، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة هم ومن ليس بمقاتل، وبالألف وخمسمائة هم ومن حولهم من أهل القرى والبوادي[٣]، قلت: ويخدش في وجوه هذه الاحتمالات كلها اتحاد مخرج الحديث، ومداره على الأعمش بسنده واختلاف أصحابه عليه في العدد المذكور والله أعلم[٤].

والحديث أخرجه البزار (٧/ ٢٨٢) ح ٢٨٦٩ من طريق سليمان بن قرم عن الأعمش مثل رواية أبي معاوية.

قلت: ومن يطالع كتب العلل عَلِمَ أنّ الحفاظ والنقاد لا يقدِّمون أبا معاوية في الأعمش بتلك الخاصية على غيره مطلقًا، بل الترجيح في كل حديثٍ بحسبِ ما يحتفُ به من القرائن.

ومن الحفَّاظ من يقدّم الثوري في الأعمش مطلقًا، قال يحيى بن معين:" لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري"، وقال الإمام أحمد:" أبو معاوية من

(١) يعني رواية أَبِي حَمْزَةَ، ورواية أبي معاوية.

(٢) لم أقف على روايتهما.

(٣) شرح النووي على مسلم (٢/ ١٧٩).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٦/ ١٧٨-١٧٩) وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٤/ ٣٠٦).

أحفظ أصحاب الأعمش"، وقال في أصحاب الأعمش:" سفيان أحبهم إليّ، ثم أبو معاوية في الكثرة والعلم بالأعمش" [١].

قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت سفيان لشئ من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش [٢].

وقال أبو بكر بن أبي عتاب الأعين: سمعت أحمد بن حنبل. وقلت: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش؟ قال: سفيان. قلت: شعبة. قال: سفيان[٣].

قال أحمد: قَالَ أبي أَبُو مُعَاوِيَة من أحفظ أَصْحَاب الْأَعْمَش قلت لَهُ مثل سُفْيَان قَالَ لَا سُفْيَان فِي طبقَة أخري مَعَ أَن أَبَا مُعَاوِيَة يخطىء فِي أَحَادِيث من أَحَادِيث الْأَعْمَش[٤].

وقال أبو بكر الخلال: أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش إلا أن يكون الثوري[٥].

وسئل عبد الرحمن من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ قال ما أعدل بوكيع أحدًا، قال له رجل يقولون: أبو معاوية؟ قال: فنفر من ذلك[٦].

قال الشيخ الألباني: وتابعه[٧] سفيان، فقال أبو بكر الشافعي في الفوائد [٨] حدثني إسحاق يعني الحربي، أنبأنا أبو حذيفة، أنبأنا سفيان، عن الأعمش به.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٢٩-٥٣٤). وانظر الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء (ص: ٣٦٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٦٣).

(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل - النوري (٢/ ٥٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٥٤١).

(٥) تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم . الغميز (ص: ٥) الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال (١٧/ ٢٥٦).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٠).

(٧) يعني تابع سفيان أبا معاوية!!!. والحق أنّ هذه مخالفة من سفيان لأبي معاوية وليست متابعة.

(٨) الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي (١/ ٦٤٤) ح ٨٦٨.

إلا أنه قال: ونحن ألف وخمسمائة؟ وهو وهم من أبي حذيفة، واسمه موسى بن مسعود النهدي[١] وهو صدوق سيء الحفظ[٢]، وسائر رواته ثقات[٣].

قلت: وهذا ذهولٌ شديدٌ من الشيخ الألباني، فالحديث أخرجه البخاري حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ يُوسُف، حَدَّثَنَا سُفْيَان به. ومع كونه في الجامع الصحيح -وكفى- فأبو حذيفة المذكور تابعه محمد بن يوسف، والتفرد فيه من سفيان وليس ممن دونه.

الخلاصة:

- قدّم البخاري الأحفظ مطلقًا.
- قدم البخاري الرواية الأحفظ فيها الجزم والزيادة.

المطلب الثاني: التفرد بزيادة راو في الإسناد

انفرد يحيى بن سعيد القطان -في حديث قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاس؟ - بزيادة راوٍ في الإسناد وأخرج البخاري روايته، ورجَّحَها الدارقطني.

أخرج البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥] (٤/ ١٤٠) ح٣٣٥٣ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتْقَاهُمْ» فَقَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَيُوسُفُ نَبِيُّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ» قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ العَرَبِ تَسْأَلُونِ؟ خِيَارُهُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلاَمِ، إِذَا فَقُهُوا» قَالَ: أَبُو أُسَامَةَ، وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢/ ٢٢٨).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٤٩١).

وأخرجه أيضًا كتاب المناقب، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣] (٤/ ١٧٨) ح٣٤٩٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ..... الحديث.

قال ابن حجر: قوله: وقال أبو أسامة ومعتمر: عن عبيد الله عن سعيد، عن أبي هريرة يعني أنهما خالفا يحيى القطان في الإسناد، فلم يقولا فيه: عن سعيد، عن أبيه، ورواية أبي أسامة [١] وصلها المصنف في قصة يوسف، ورواية معتمر[٢] وصلها المؤلف في قصة يعقوب[٣].

قال الدارقطني: يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه؛ فرواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين} [يوسف: ٧] (٤/ ١٤٩)ح ٣٣٨٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب {أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه} [البقرة: ١٣٣] الآية (٤/ ١٤٧)ح ٣٣٧٤.

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٩٠).

وخالفه عبد الله بن نمير[١]، وأبو أسامة[٢]، ومحمد بن بشر[٣]، والحسن بن عياش[٤] فرووه، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، لم يقولوا فيه: عن أبيه، والقول قول يحيى بن سعيد[٥].

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث يحيى القطان عن عبيد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قيل: يا رسول الله من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم الحديث ووافقه مسلم على إخراجه، وقد خالفه فيه جماعة منهم أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، ومعتمر بن سليمان وآخرون قالوا: عن عبيد الله بن سعيد عن أبي هريرة لم يقولوا عن أبيه[٦]، قلت: قد أخرج البخاري حديث معتمر وأبي أسامة وغيرهما فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه[٧].

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب الكرم (ص: ٥٨) ح ١٢٩ من طريق عبدة.

ورواه محمد بن سنان، عن يحيى القطان بعدم ذِكْرِ والدِ سعيد.

فأخرجه ابن حبان في صحيحه، كِتَابُ الرَّقَائِقِ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مَنِ اتَّقَى اللَّهَ مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ كَانَ هُوَ الْكَرِيمُ دُونَ النَّسِيبِ الَّذِي يُقَارِفُ مَا حُظِرَ عَلَيْهِ (٢/ ٤١٦) ح ٦٤٨ من طريق محمد بن سنان، قال: حدثنا يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ط دار الفكر (٧/ ٤٦٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) السنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم (٦/ ٣٦٧) ح ١١٢٥٠، والمدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٢٥٥) ح ٣٥٥.

(٤) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله: " خير الناس مؤمن بين كريمين " (٥/ ٢ ٩٧) ح ٢٠٥٤.

(٥) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ١٣٥).

(٦) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ١٣٢).

(٧) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٥).

قال الحافظ ابن حجر: محمد بن سنان الباهلي، أبو بكر البصري، ثقة ثبت من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين[١].

قلت: وجميع أصحاب يحيى على ذِكْرِ والد سعيد. كما في صحيح مسلم، كتاب الْفَضَائِلِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤/ ١٨٤٦) ح (٢٣٧٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وهو عند غير مسلم من طرقٍ عدة كذلك.

وأخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص: ٣٢٦) ح ٨٧٥ من طريق أبي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) تقريب التهذيب (٢/ ٨٣).

المبحث الخامس: تصحيح التفرد بالخصائص وفيه ثلاثة مطالب:

لا شك أنّ الخصوصية تمثل دورًا بارزًا لدى نقاد الحديث وصيارفته فيصححون مثلًا التفرد؛ لأن راويه أعلم بحديث بشيخه مطلقًا أو بالمقارنة مع غيره، ويصححون حديث الراوي أيضًا بقرينة أنَّه من أثبت الناس في حديث شيخه، أو أنه من أكثر الناس ملازمة لشيخه، ويذهبون إلى أبعد من ذلك فيصححون رواية الضعيف بتلك الخصائص ككونه من أهل بيت الراوي أو عُرف بكثرة ملازمته له.

المطلب الأول: تصحيح التفرد لأنَّ راويه أعلم بحديث شيخه.

مثال:

قال البخاري، كتاب الدعوات، باب أفضل الاستغفار (٨/ ٦٧)ح ٦٣٠٦ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ العَدَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ " قَالَ: «وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ».

قال ابن حجر: قوله حدثنا الحسين هو ابن ذكوان المعلم، ووقع عند النسائي من رواية غندر حدثنا الحسين المعلم[1] وكذا عند الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن حسين المعلم.

قوله حدثنا عبد الله بن بريدة أي بن الحصيب الأسلمي.

قوله حدثنا بشير بالموحدة ثم المعجمة مصغر وقد تابع حسينًا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن بريدة[1]، ولكنهما لم يذكرا بشير بن كعب، بل قالا: عن ابن بريدة عن

(١) السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، نوع آخر وهو سيد الاستغفار (٩/ ١٣) ح ٩٧٦٣.

شداد أخرجه النسائي، وخالفهم الوليد بن ثعلبة فقال: عن ابن بريدة عن أبيه أخرجه الأربعة [٢] إلا الترمذي وصححه ابن حبان[٣] والحاكم[٤]؛ لكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث، قال النسائي: **حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة وأعلم بعبد الله بن بريدة وحديثه أولى بالصواب**[٥]، قلت: كأن الوليد سلك الجادة؛ لأن جل رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه، وكأن من صحَّحَهُ جوّز أن يكون عن عبد الله بن بريدة على الوجهين والله أعلم[٦].

المطلب الثاني: تصحيح التفرد لأنَّ راويه من أثبت الناس في حديث شيخه.

مثال:

قال البخاري، كتاب الدعوات، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» (٨/ ٨٤)ح ٦٣٩٨ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ، وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي، وَكُلُّ

---

(١) السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، وذكر الاختلاف على عبد الله بن بريدة فيه (٩/ ٢١٧) ح ١٠٣٤٢.

(٢) سنن أبي داود، الأدب، باب مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ (٤/ ٣١٧) ح ٥٠٧٠، وسنن ابن ماجه،كِتَابُ الدُّعَاءِ، بَابُ مَا يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى (٢/ ١٢٧٤)ح ٣٨٧٢ ، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، نوع آخر وهو سيد الاستغفار (٩/ ١٣)ح ٩٧٦٤.

(٣) صحيح ابن حبان، الأدعية، ذِكْرُ سَيِّدِ الِاسْتِغْفَارِ (٣/ ٢١٢) ح ٩٣٢و ٩٣٣.

(٤) المستدرك (٢/ ٤٩٦) ح ٣٧٠٧.

(٥) السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، وذكر الاختلاف على عبد الله بن بريدة فيه (٩/ ٢١٦) ح ١٠٣٤١.

(٦) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٩٩).

ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، وَحَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ(١).

٦٣٩٩ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي بُرْدَةَ، أَحْسِبُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي وَخَطَايَايَ وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي».

قلت: هذا الحديث يرويه جماعة عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، ابْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، ولم يذكروا فيه أَبا بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى، وانفرد إسرائيل بذكره عن جده أبي إسحاق، وإسرائيل من أحفظ الناس لحديث جده أبي إسحاق.

فقد رواه شُعْبَةُ كما عند البخاري ومسلم، وأحمد (٣٢/ ٥١٤) ح١٩٧٣٨ من طريق شَرِيك، والطبراني في الأوسط (٦/ ٣٣٢) ح ٦٥٥٢ من طريق أَشْعَث بْن سَوَّارٍ.

كلهم عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

ورواية إسرائيل في الأدب المفرد (ص: ٢٣٩) ح ٦٨٩ به.

قال الحافظ ابن حجر: إسرائيل حدثنا أبو إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة أحسبه عن أبي موسى الأشعري لم أجد طريق إسرائيل هذه في مستخرج الإسماعيلي، وضاقت على أبي نعيم فأوردها من طريق البخاري ولم يستخرجها من وجه آخر، وأفاد الإسماعيلي أن شريكًا وأشعث وقيس بن الربيع رووه عن أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، وقد وقعت لي طريق إسرائيل من وجه آخر أخرجها أبو محمد بن صاعد في فوائده عن محمد بن عمرو الهروي عن عبيد الله بن عبد المجيد

(١) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل (٤/ ٢٠٨٧) ح ٢٧١٩.

الذي أخرجه البخاري من طريقه بسنده، وقال: في روايته عن أبي بكر وأبي بردة ابني أبي موسى عن أبيهما ولم يشك، وقال: غريب من حديث أبي بكر بن أبي موسى قلت: **وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق وهو من أثبت الناس في حديث جده**[١].

المطلب الثالث: تصحيح التفرد لأنَّ راويه أكثر ملازمة لشيخه من غيره.

مثال:

قال البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢] (٩/ ١١٦)ح ٧٣٨٢ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ هُوَ ابْنُ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ: "قْبِضُ اللَّهُ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ " وَقَالَ شُعَيْبٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ مُسَافِرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مِثْلَهُ.

قال ابن حجر:.....أخرجه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب بسنده، ثم قال: وقال شعيب، والزبيدي، وابن مسافر، وإسحاق بن يحيى: عن الزهري وعن أبي سلمة مثله كذا وقع لأبي ذر، وسقط لغيره لفظ مثله، وليس المراد أن أبا سلمة أرسله، بل مراده أنه اختلف على ابن شهاب وهو الزهري في شيخه فقال يونس: هو سعيد بن المسيب، وقال الباقون: أبو سلمة وكل منهما يرويه عن أبي هريرة، فأما رواية شعيب وهو ابن أبي حمزة الحمصي فستأتي في الباب المشار إليه في الحديث المعلق آنفا فإنه قال: هناك وقال أبو اليمان: أنا شعيب فذكر طرفًا من المتن[٢] وقد وصله الدارمي، قال حدثنا الحكم بن نافع وهو أبو اليمان فذكره، وفيه سمعت أبا سلمة يقول:

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٩٧).

(٢) صحيح البخاري (٩/ ١٢٣) ح ٧٤١٣ وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يَقْبِضُ اللَّهُ الأَرْضَ».

قال أبو هريرة[١]، وكذا أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد من صحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي اليمان[٢]، وأما رواية الزُبيدي بضم الزاي بعدها موحدة وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها ابن خزيمة أيضا من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة[٣]، وأما طريق ابن مسافر وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي أمير مصر نسب لجده فتقدمت موصولة في تفسير سورة الزمر من طريق الليث بن سعد عنه كذلك[٤]، وأما رواية إسحاق بن يحيى وهو الكلبي فوصلها الذهلي في الزهريات، قال الإسماعيلي: وافق الجماعة عبيد الله بن زياد الرصافي في أبي سلمة، قلت[٥]: وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق الصدفي عن الزهري كذلك، ونقل ابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقين محفوظان انتهى[٦]. وصنيع البخاري يقتضي ذلك وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب؛ لكثرة من تابعه **لكن يونس كان من خواص الزهري الملازمين له** [٧].

قال البيهقي: وكأنه سمعه منهما جميعا[٨].

قلت: لم ينفرد به يونس فقد رواه شعيبٌ أيضًا عن الزهري عن سعيد، وهو قول الدارقطني ففي علله ح ١٤٢١ أنه سئل عن حديث يروى عن سعيد بن المسيب،

---

(١) سنن الدارمي،كتاب الرقاق، باب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى (٢/ ٤١٨)ح ٢٧٩٩.

(٢) ابن خزيمة في "التوحيد"(١/١٦٦).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٦٩).

(٤) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {والأرض جميعا قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه} (٦/ ١٢٦)ح ٤٨١٢.

(٥) القائل هو الحافظ ابن حجر.

(٦) وفيه: قال لنا محمد بن يحيى: الحديثان عندنا محفوظان يعني عن سعيد وأبي سلمة. التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٦٩).

(٧) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٦٧).

(٨) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٣٨).

وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: يقبض الله تعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وعبيد الله بن أبي زياد روياه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، والقولان محفوظان عن الزهري[١].

وحديث شعيب عن الزهري عن سعيد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٤/ ١٦٨) ح ٣٠٢٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ الطَّائِيُّ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟ ".

ورجال إسناد الطبراني ثقات عدا عبد الرحمن بن جابر بن البختري فمجهول الحال حيث لم يذكر بجرح أو تعديل وهو: أبو علي، عبد الرحمن بن جابر بن البختري، وقيل: ابن البختري بن جابر، وقيل: ابن أبي البختري، وقيل: ابن زبان بن الحكم، وهو عبد الرحمن بن أبي البحتري، الطائي، الحمصي، البغدادي، شيخ الطبري، من الحادية عشرة، سكت عنه الخطيب، والدارقطني[٢].

قال الحافظ ابن حجر: بشر بن شعيب بن أبي حمزة دينار القرشي مولاهم أبو القاسم الحمصي ثقة من كبار العاشرة، قال ابن حبان قال البخاري: تركناه فأخطأ ابن حبان، وإنما قال البخاري: تركناه حيًا سنة اثنتي عشرة مات سنة ثلاث عشرة [٣].

---

(١) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/ ٨٣).

(٢) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (١/ ٢٧٩) وانظر تاريخ الإسلام ت تدمري (٢١/ ٢١١).

(٣) تقريب التهذيب (١/ ١٢٨).

وأما عن قول الحافظ ابن حجر: يونس كان من خواص الزهري الملازمين له ففي هذا يقول د/ همام عبد الرحيم سعيد يقول الإمام ابن رجب - في شرحه لعلل الترمذي - وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه ... ونذكر لذلك مثالا، وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات.

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، **ويونس**، وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.....إلخ[1].

ويقول عبد الله بن الإمام أحمد: سألته عن مطرف بن طريف، فقال: ثقة مطرف، قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - يعني عالما بالأعمش - قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة: إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة، وليسوا مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك!! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذي رووا عن الزهري الكثير، يونس وعقيل ومعمر، قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثا عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح بن عمر. قلت فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم، مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر. قلت له: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة. انتهى.

ومن خلال هذا النص نلاحظ أمرين لا بد من البحث عنهما ونحن نتناول الرواة عن الثقات، الأول: من أوثق الناس في هذا الشيخ؟ والثاني: من أكثرهم جمعا ورواية عنه؟ وهكذا الأمر في كل ثقة على حدة، ولنتصور حجم هذه المعرفة التي لا بد منها

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١١٣).

لرجل العلل. وعن طريق مثل هذه المعرفة يتكون عند الناقد منهج يستعين به في نقده [١].

قال الحازمي[٢]: (الْوَجْهُ الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاوِيَيْنِ أَكْثَرَ مُلَازَمَةً لِشَيْخِهِ، فَإِنَّ الْمُحَدِّثَ قَدْ يَنْشَطُ تَارَةً فَيَسُوقُ الْحَدِيثَ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ يَتَكَاسَلُ فِي الْأَوْقَاتِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْبَعْضِ، أَوْ يَرْوِيهِ مُرْسَلًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَهَذَا الضَّرْبُ يُوجَدُ كَثِيرًا فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ وَلِهَذَا قَدَّمْنَا يُونُسَ بْنَ يَزِيدَ الْأَيْلِيَّ فِي الزُّهْرِيِّ عَلَى النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّامِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ؛ لِأَنَّ يُونُسَ كَانَ كَثِيرَ الْمُلَازَمَةِ لِلزُّهْرِيِّ، حَتَّى كَانَ يُزَامِلُهُ فِي أَسْفَارِهِ، وَطُولُ الصُّحْبَةِ لَهُ زِيَادَةُ تَأْثِيرٍ، فَيُرَجَّحُ بِهِ[٣].

الخلاصة:

استخدم علماء الحديث قرائنًا منثورة في كتبهم صححوا بها الأحاديث ورجحوا بها رواية على غيرها، ونادرًا ما يصرح علماء الحديث الأوائل بتلك القرائن والأحوال التي جعلتهم يسلكون مسلك الترجيح أو التصحيح سواء كان ذلك بطريق العموم في كل الأحاديث، أو كان ذلك بطريق الخصوص في كل حديث على حدة، وكان من هؤلاء شيخ الصنعة الإمام البخاري -رحمه الله- حيث أودع كتابه كثيرًا من أسرار الحديث سواء في ذلك ما يتعلق بالإسناد أو المتن، ولم يصرّح -رحمه الله- بتلك الفوائد تحفيزًا للهمم على الفكْر وإعمال الذهن أو لكونها معلومة عندهم في زمن الرواية، بل كان سبيله في ذلك

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٣٠).

(٢) مُحَمَّد بْن مُوسَى بْن عُثْمَان بْن مُوسَى بْن عُثْمَان بْن حازم الحافظ أَبُو بَكْر الحازميّ، الهَمَذَانيّ. [المتوفى: ٥٨٤ هـ] وقَالَ ابن النجار: كَانَ منَ الأئمَّة الحفاظ العالِمين بفقه الْحَدِيث ومعانيه ورجاله. ألَّف كتاب " الناسخ والمنسوخ "، وكتاب " عجالة المبتدئ في الأنساب " و" المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان "، وكتاب " إسناد الأحاديث التي في المهذَّب ". وأملى بواسط مجالس. وكان ثقة، حُجَّة، نبيلًا، زاهدًا، عابدًا، ورِعًا مُلازِمًا للخلْوة والتصنيف ونشْر العِلم. أدركه أَجَلُه شابًّا. تاريخ الإسلام ت بشار (١٢/ ٧٨٩).

(٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١٢).

هو الإشارة والتلميح دون التصريح أو التوضيح، ومن العلماء البارزين في إبراز الجامع الصحيح في أبهى حلة وأجمل زينة ومنظر هو الحافظ ابن حجر -رحمه الله- تعالى فقد أفصح عن كثير من مراد البخاري في صحيحه وأظهر الكثير من النكات العلمية في شرحه فتح البخاري سواء كان ذلك متعلقًا بعلوم الإسناد، والدفاع عن الجامع الصحيح ورجاله، وكذلك متونه وأسانيده ، وأيضًا الأبواب ومناسباتها، أودع ذلك كله في سِفْره الماتع (فتح الباري).

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التوصيات والنتائج

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ

وبعد، فمن خلال عرض ما سبق تظهر النتائج والتوصيات الآتية

- أهمية القرائن في التصحيح والترجيح، وهي عبارة عن مراعاة لأحوال الرواة في صغرهم وكبرهم يعني حال الشباب والشيخوخة، والوقوف على أحوالهم في أحاديث شيوخهم من حيث قوة الضبط واعتداله أحيانًا، وخفته في مواطن أخرى بحسب قرينة الحال.
- الأصل عدم صحة التفرد إلا بقرينة وأنَّ رواية الجماعة أولى.
- وجود أحاديث مفاريد في الجامع الصحيح.
- استخدام الإمام البخاري القرائن والأحوال المختلفة في تصحيح هذه الأحاديث.
- العجب ممن يعترض على البخاري بتلك المفاريد كما فعل بعض الشّراح كالحافظ ابن رجب وغيره في كلامهم على حديث ميمونة أول أحاديث في البحث، ووجه المنع من الاعتراض أنَّ البخاري يحكى الخلاف في الحديث ويخرج المنفرد، أو يرجِّحُه، بل ويخرِّج معه أحيانًا رواية الجماعة المخالفة لهذا التفرد، فالبخاريّ لم يغفل أنّ تلك الروايات مفاريد خالف فيها أصحابها الجماعة من الرواة، وهذا موطن البحث، وعنده في تلك المفاريد قرائن قوية لإخراجها، ولا ينتهض الاعتراض على البخاري بأنّ الجماعة والكثرة خالفوا فيها ذلك المنفرد؛ لأنّ البخاري لم يجهل ذلك -وحاشاه- ولم يهمله بل ينبه على هذا التفرد ويرجّحه كما هو ظاهر لمن استقرأ الجامع الصحيح، وإن كان ثمّة اعتراض علي البخاري فلابد من معرفة القرينة في إخراجه لتلك المفاريد، ثم يوجّه من استطاع سهام نقده لتلك القرائن التي أخرج بها الإمام البخاري- رحمه الله- تلك المفاريد.
- ليس بالضرورة أن يكون كل حديث تفرد به راو أن يكون من قبيل الحديث المردود فلا يُحكم عليه بالشذوذ أو النكارة لمجرد التفرد، وهذا ظاهر في كل الأمثلة الواردة في البحث من الجامع الصحيح.
- دقة نظر البخاري في تخريج تلك المفاريد وظهور حجته على من خالفه، وهذا ظاهر في كثير من مواطن البحث.

ومن أهم التوصيات التي أختم بها البحث

- ضرورة مراعاة مسلك كبار العلماء والجهابذة في التصحيح والترجيح، وذلك من خلا سبر مناهجهم التي اعتمدوها والوقوف عليها من أجل النسج على منوالها في التصحيح والترجيح.

- أهمية كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر من حيث الإفصاح عن منهج البخاري، والتنبيه على كثير من القرائن التي اعتمدها البخاري في تصحيح الحديث، وابن حجر يكاد يكون منفردًا في هذا الباب عن بقية شرّاح الجامع الصحيح.

جريدة المصادر والمراجع بعد القرآن العظيم

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي. الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٣.

- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد. الناشر: مطبعة السنة المحمدية. الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. عدد الأجزاء: ٢.

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر. الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ. عدد الأجزاء: ١٠.

- الأحاديث المختارة، لضِيَاء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المَقْدِسِي الجَمَّاعِيلِي الحَنْبَلِي (ت ٦٤٣ هـ). دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة . مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش .

- الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب ((حلية الأولياء)) من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام جمعاً، وتخريجاً، ودراسةً. رسالة مقدمة لنيل درجة

الدكتوراه في السنة وعلومها. إعداد: سعيد بن صالح الرقيب الغامدي. إشراف: أ. د . فالح بن محمد الصغير

- الأسماء والصفات للبيهقي. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي. قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ٢.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ) الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن. الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ

- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ). المحقق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.

- الإلزامات والتتبع للدارقطني. (المتوفى: ٣٨٥هـ). تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوداعي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عدد الأجزاء: ١.

- الأنساب. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ). المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م. عدد الأجزاء: ١.

- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ). الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. عدد الأجزاء: ٨.

- التحقيق في أحاديث الخلاف. لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ). المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥. عدد الأجزاء: ٢.
- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ). المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء– الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ٣.
- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة. المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ). المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) المحقق: رضوان جامع رضوان. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. عدد الأجزاء: ٩ (في ترقيم مسلسل واحد).
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- الجامع الصحيح المختصر. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت. الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ – ١٩٨٧. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق. عدد الأجزاء: ٦. مع الكتاب: تعليق د. مصطفى ديب البغا.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي. محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). المحقق: بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. سنة النشر: ١٩٩٨ م. عدد الأجزاء: ٦.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وسننه وأيامه = صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، عدد الأجزاء: ٢.
- الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند. دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح ومن عللها للدارقطني. بدون.
- الزيادات على كتاب المزني. أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (المتوفى: ٣٢٤هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف المطيري. الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ١.
- السنن الصغير للبيهقي. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ٤.
- الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعِي لابْنِ الأثِيْرْ. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ). المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم. الناشر: مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولي، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ٥.

- الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤.

- الطبقات الكبرى. أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ). المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م. عدد الأجزاء: ٨.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ). المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر. علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ

- العلل لابن أبي حاتم. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

- العيال. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ). المحقق: د نجم عبد الرحمن خلف. الناشر: دار ابن القيم - السعودية – الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٢.

- العين. المؤلف: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار الهلال. عدد الأجزاء: ٨.

- الغيلانيات أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: ٣٥٤هـ) حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي.قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ). المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت. سنة النشر: عدد الأجزاء: ١.

- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ٢٥.

- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري. المؤلف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي المتوفى ٨٩٣ هـ المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. عدد الأجزاء: ١١.

- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، المؤلف: شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: ٨٣١ هـ) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزءا ومجلد للفهارس).

- المجتبى من السنن = السنن الصغرى. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر.
- المحرر في الحديث، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) المحقق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢.
- المراسيل. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٧. عدد الأجزاء: ١.
- المستدرك على الصحيحين. أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠. عدد الأجزاء:٤.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ . المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ . المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. المتوفى: ٢٦١ هـ. المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة: مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ. عدد الأجزاء: ٨.
- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم. المؤلف: أبو عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَاييني (المتوفى ٣١٦ هـ) الناشر: الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية. الطبعة: الأوُلى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م. عدد الأجزاء: ٢٠.

- المسند للشاشي. أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي (المتوفى: ٣٣٥هـ). المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠. عدد الأجزاء: ٢.
- المصنف في الأحاديث والآثار. أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ). المحقق: كمال يوسف الحوت. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩. عدد الأجزاء: ٧.
- المصنف. المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي- الهند. يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣. عدد الأجزاء: ١١.
- المُصَنَّف، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، ١٥٩ .٢٣٥ هـ. الناشر: دار القبلة، المحقق: محمد عوامة. - ترقيم الجزء والصفحة والأحاديث يتوافق مع طبعة دار القبلة. ما بين القوسين من أرقام هو جزء وصفحة طبعة الدار السلفية الهندية القديمة.
- المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي- الهند. يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣. عدد الأجزاء: ١١.
- المعجم الأوسط. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. الناشر: دار الحرمين – القاهرة. عدد الأجزاء: ١٠.
- المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري. المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري.
- المعجم الكبير. المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة. الطبعة: الثانية. عدد الأجزاء:٢٥. ويشمل القطعة التي نشرها

المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي - الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

- المنتخب من مسند عبد بن حميد. أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ). المحقق: صبحي السامرائي , محمود الصعيدي. الناشر: مكتبة السنة – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨. عدد الأجزاء: ١.

- المنتقى من السنن المسندة. المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ). المحقق: عبد الله عمر البارودي. الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨. عدد الأجزاء: ١.

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للنووي (المتوفى: ٦٧٦هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢. عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

- النكت على صحيح البخاري ويليه «التجريد على التنقيح» المؤلف: أبو الفضل ابن حجر العسقلاني. المحقق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود. الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٣.

- النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ). الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥.
- تاريخ الثقات. المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ). الناشر: دار الباز. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.
- تاريخ بغداد وذيوله. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- تاريخ دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. عدد الأجزاء: ٨٠ (٧٤ و ٦ مجلدات فهارس).
- تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تأليف: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. عدد الأجزاء: ٤.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ). المحقق: عبد الصمد شرف الدين. طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة. الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ١.
- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، سنة الولادة / سنة الوفاة ٧٤٤هـ، تحقيق أيمن صالح شعبان، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٩٩٨م، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ٣.
- تهذيب التهذيب. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى سنة١٤٠٤.

- تهذيب التهذيب. المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ. عدد الأجزاء: ١٢.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف؟ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠. عدد الأجزاء: ٣٥.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢.

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. المؤلف: للصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ). المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٢.

- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. عدد الأجزاء: ١.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف). عدد الأجزاء: ٦.

- سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط. المؤلف: ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله. الناشر: دار الرسالة العالمية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. عدد الأجزاء: ٥.

- سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي. الناشر: دار الرسالة العالمية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. عدد الأجزاء: ٧.

- سنن البيهقي الكبرى. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٩٩٤. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. عدد الأجزاء: ١٠.

- سنن البيهقي الكبرى. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٩٩٤. تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- سنن الدارقطني. المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. عدد الأجزاء: ٤.

- سنن الدارقطني. علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. عدد الأجزاء: ٤.

- سنن النسائي الكبرى. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١. تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري, سيد كسروي حسن. عدد الأجزاء: ٦.

- سنن سعيد بن منصور. المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ). المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: الدار السلفية – الهند. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٢*١.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: محمد علي قاسم العمري. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

- سؤالات الآجري لأبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة دار الاستقامة. الطبعة: الطبعة الأولى، سنة١٤١٨ هـ عدد الأجزاء: ٢.

- شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن، بدون.

- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٤.

- شرح صحيح البخارى لابن بطال. المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ). تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ١٠.

- شرح علل الترمذي. المؤلف: لابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). المحقق: همام عبد الرحيم سعيد. دار النشر: مكتبة الرشد الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٢١هـ عدد الأجزاء: ٢.

- شرح مشكل الآثار المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م. عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ وجزء للفهارس).

- شرح معاني الآثار. المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ). حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف. راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ٥ (٤ وجزء للفهارس).

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣. عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

- طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ) الناشر: الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي .

- فتح الباري .لابن رجب، المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، عدد الأجزاء / ٦.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: لابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. عدد الأجزاء: ١٣.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤.

- فيض الباري شرح البخاري. المؤلف: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ). المصدر: مكتبة مشكاة الإسلامية.

- كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري. المؤلف: محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. عدد الأجزاء: ١٤.

- لسان الميزان. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المتوفى: ٨٥٢ هـ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٠، العاشر فهارس.

- مجرد أسماء الرواة عن مالك، يليه المستدرك على الخطيب والعطار، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢هـ) المحقق: أبو محمد سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية. الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. عدد الأجزاء: ١.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل. (المتوفى: ٢٤١هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- مسند الإمام الشافعي. أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ). رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م. عدد الأجزاء: ٢.

- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ). المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩). وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧). وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨). الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م). عدد الأجزاء: ١٨.

- مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٢.

- معرفة السنن والآثار. للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). المحقق: سيد كسروي حسن. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ٧.

- مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (المتوفى: ٨٠٣هـ). المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة. الناشر: وزارة الأوقاف بدولة قطر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء: ١.

- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري» المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ) اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ١٠.

- موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو المعاطي النوري (المتوفى: ١٤٠١هـ) بدون.
- موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو المعاطي النوري (المتوفى: ١٤٠١هـ) بدون.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ١.
- نيل الأوطار. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ). تحقيق: عصام الدين الصبابطي. الناشر: دار الحديث، مصر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٨.